مشروعات التنمية المحلية وانعكاساتها النفسية على الأفراد

Local development projects and their psychological impacts on individuals

أ . مسعود رحومة علي أبوشنشانة
كلية التربية / الزنتان
جامعة / الزنتان

مستخلص:

يتناول هذا البحث أهمية ودور المشروعات التنموية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وعلاقتها بالاستقرار النفسي لدى الأفراد والجماعات إذ نبين في هذا البحث العلاقة التي تربط التنمية المحلية وانعكاساتها على الافراد ، فعندما تتحسن الخدمات الاساسية مثل الماء والكهرباء والتعليم والصحة يشعر الفرد بالأمان والإستقرار وعندما تتوفر فرص عمل فيتمكن الافراد من تحقيق دخل مستقل مما يعزز شعورهم بالاكتفاء والثقة بالنفس وتحد هذه المشاريع من الاحباط واليأس و تعد مشروعات التنمية المحلية أداة أساسية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية حيث تتناول هذه الدراسة دور تلك المشروعات في تعزيز رفاهية الأفراد من خلال توفير فرص عمل وتحسين البنية التحتية والخدمات، بالإضافة إلى تأثيراتها النفسية التي قد تكون إيجابية أو سلبية فهي تسهم في تعزيز البنية التحتية و خلق فرص العمل وتقديم الخدمات الأساسية ويهدف البحث إلى التعرف على التأثير المباشر لمشروعات التنمية المحلية على الأفراد والجماعات ويهدف أيضا إلى استكشاف الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في تحسين رفاهية الأفراد وتحديد التأثيرات النفسية المرتبطة بها، ويهدف البحث إلى التحقق من الإنعكاسات النفسية الإيجابية للأفراد الناتجة عن مشروعات التنمية المحلية وتحديد كل التحديات النفسية التي قد تواجه الأفراد والجماعات ، وأما منهجية البحث فأعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي المستمد من الاطار الفكري لجمع البيانات وتحليلها، ودراسة تقارير عن مشروعات تنموية في مجتمعات محلية وعربية مختلفة وتوصلنا في هذا البحث الي النتائج التالية:

1- يستكشف العلاقة بين تنمية المجتمعات المحلية والصحة النفسية للأفراد و تم توضيح كيف تؤثر هذه المشروعات على تحسين جودة الحياة وتقليل التوتر والضغوط النفسية والشعور والانتماء لدى الأفراد

2- تقلل هذه المشاريع من الفقر و زيادة فرص العمل للعاطلين .

3- ظهور الدور الأبرز والمهم لمشروعات التنمية المحلية ألا وهو تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي والذي يشمل برامج توعية ودعم نفسي تسهم في زيادة التماسك الاجتماعي ، وتساعد الأفراد على التعامل مع تحدياتهم النفسية بشكل أفضل.

الكلمات المفتاحية:
التنمية المحلية، التأثيرات النفسية، الاستدامة، المجتمعات المحلية .

Abstract

This study examines the importance and role of development projects in achieving sustainable local development and their relationship to psychological stability among individuals and groups. This study demonstrates the relationship between local development and its impact on individuals. When basic services such as water, electricity, education, and health improve, individuals feel safe and stable. When job opportunities become available, individuals can earn an independent income, which enhances their sense of self-sufficiency and self-confidence. These projects reduce frustration and despair. Local development projects are an essential tool for improving the social and economic conditions of local communities. This study examines the role of these projects in enhancing individual well-being by providing job opportunities and improving infrastructure and services. In addition, their psychological effects, which can be positive or negative, contribute to strengthening infrastructure, creating job opportunities, and providing basic services. The study aims to identify the direct impact of local development projects on individuals and groups. It also aims to explore the role these projects play in improving individual well-being and identifying the associated psychological effects. The study aims to verify the positive psychological impacts on individuals resulting from local development projects and to identify any psychological challenges that individuals and groups may face. The research methodology adopts the anthropometric approach. Descriptive and analytical research, derived from the conceptual framework for data collection and analysis, and a study of reports on development projects in various local and Arab communities, has reached the following conclusions:

.1**It explores the relationship between local community development and individual mental health. It demonstrates how these projects impact quality of life, reduce stress and psychological pressure, and promote a sense of belonging among individuals.**

.2**These projects reduce poverty and increase employment opportunities for the unemployed.**

.3**It highlights the most prominent and important role of local development projects, namely enhancing psychosocial support, which includes awareness and psychological support programs that contribute to increasing social cohesion and help individuals better cope with their psychological challenges.**

Keywords:

Local development, psychological impacts, sustainability, local communities.

المقـــــدمـــة

مما لاشك فيه إن مشروعات التنمية المحلية تحد من الفقر وهذا في ذاته هدف تسعى إليه كل المجتمعات والمنظمات والدول وبالتالي فإن العلاقة وطيدة بين الفقر والسياسات العامة للدولة إذ تلجأ الدول الى تمكين الفقراء من المشاركة في برامج التنمية المستدامة لما لها من دور بالغ في تحسين الصحة النفسية ورفع المستوى الأجتماعي و الاقتصادي للأفراد وتقليل معدلات البطالة والفقر ومن خلال هذه المشروعات تساهم التنمية في تحسين الحالة النفسية على عكس مايفعله الفقر والبطالة من إحباط واكتئاب ، ومن خلال المشاريع التنموية والمشاركة فيها يزيد شعور الأفراد بالانتماء والمسؤولية تجاه مجتمعهم ، وبالتالي نجني نتيجة هذه التنمية عندما تتحقق التنمية المستدامة حيث تُلبي إحتياجات الأفراد فيقل الشعور بالظلم الاجتماعي ويعزز التفاهم والانسجام بين أفراد المجتمع ، فمن خلال تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية بشكل جيد يمكن تحقيق فوائد نفسية كبيرة تسهم في بناء مجتمعات صحية ومتوازنة نفسيًا

و يعد المشروع التنموي جزءًا محوريًا في حياة الأفراد والمجتمعات في مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية لأنها تزيد تأثيراتها سلبا أو إيجابا على الأفراد

و عندما تُطلق مشروعات تنموية غالباً ما تُسهم في توفير فرص عمل جديدة و ترفع مستوى الدخل وتزيد الشعور بالانتماء والفخر لدى السكان ،فهذه الإنجازات تُحفز الأفراد نفسيًا، حيث يوجد لديهم الشعور بالرضا والثقة في قدرتهم على تحقيق الأهداف التنموية

وبالإضافة إلى ذلك، تساعد هذه المشاريع على الحد من المشكلات الناتجة عن البطالة والفقر كما أنها تشجع على المشاركة الاجتماعية بالتعاون بين أعضاء الشركات التنموية وفئات المجتمع المختلفة وبالتالي، يمكن القول إن المشروعات التنموية ليست مجرد استثمارات تقنية فقط ، بل هي أيضًا أدوات فاعلة لتحسين جودة حياة الأفراد نفسيًا، وإمدادهم بالأمان والأمل في المستقبل

أهداف البحث :

1-الغرض من هذه الدراسة هو فهم تأثير مشروعات التنمية المحلية على الأفراد وتسليط الضوء على التحديات التي قد تواجه المشروعات التنموية .

2-التعرف علي التأثيرات النفسية الإيجابية الناتجة عن مشروعات التنمية المحلية .

3-الكشف عن التحديات النفسية التي قد تواجه الأفراد بسبب هذه المشرعات

فرضيات البحث :

بما أن الدراسة أعتمدت فيها على الجانب النظري فقط فتعتمد أيضا الفروض على المفاهيم الموجودة في الأدبيات ذات الصلة ، ونعرض منها النقاط التالية :

1-توجد علاقة ذات دلالة بين مشروعات التنمية المحلية وتعزيز الشعور بالإنتماء لدى الأفراد

2-يوجد تأثير بشكل إيجابي لمشاريع التنمية على الصحة النفسية ، حيث تساهم مشاريع التنمية المحلية في تحسين الصحة النفسية للأفراد من خلال تقليل مستويات التوتر والاكتئاب

3- يوجد إختلاف في إنعكاسات الآثار النفسية لمشاريع التنمية المحلية باختلاف نوع المشروع على سبيل المثال المشاريع التي تركز على التمكين المجتمعي يكون لها تأثير أكبر في تعزيز الثقة بالنفس مقارنة بالمشاريع التي تركز على البنية التحتية

4-كلما زادت درجة مشاركة المجتمع في تصميم وتنفيذ المشاريع زادت الأثار النفسية الإيجابية على الافراد ، وتعتمد المشاركة على التخطيط وهو عبارة عن " وسيلة لاستخدام الموارد بطريقة أكفء بحيث تعطي اكبر إنتاج وأكبر دخل ويعرف كذلك بكونه عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده من خلال القرارات الرشيدة التي يشارك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقاداتهم السياسية ولتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته " (بدوي:2000، 144)

فهنا نلاحظ وجود ارتباط وثيق بين المشاركة من الافراد وتحقيق الأثار النفسية الايجابية للمشاركين .

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة في تقديم رؤى حول كيفية تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لضمان تحقيق أهداف المشاريع المحلية وتوضح هذه الدراسة أهمية دمج السكان المحليين في عملية التخطيط والتنفيذ وتساعد ايضا في تحديد العقبات التي قد تؤثر على نجاح المشروعات التنموية ونبين في هذه الدراسة الأثار السلبية التي قد تنشأ عن التغيرات الناتجة عن مشروعات التنمية .

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية : تركز الدراسة على الانعكاسات النفسية التي تحدثها مشروعات التنمية المحلية وآثارها الاجتماعية والنفسية على الأفراد وتحسين جودة الحياة وتعزيز الشعور بالرضا والسعادة .

الحدود الزمنية : تمتد الدراسة خلال فترة زمنية من2000 -2023 .

الحدود المكانية : لاتقتصر الدراسة على منطقة جغرافية معينة بل شملت بعض الدول التي شهدت مشروعات ذات تأثير كبير على حياة السكان .

مصطلحات الدراسة :

تعريف المشروعات التنموية المحلية

لغةً: كلمة "مشروعات" مأخوذة من الجذر (شَرَعَ)، وتعني الأعمال أو الأنشطة التي يتم الشروع فيها لتحقيق هدف معين. أما "التنمية" فتعني الزيادة والتحسين، و"المحلية" نسبة إلى المنطقة أو المجتمع المحلي

إصطلاحا : المشروعات التنموية المحلية هي الجهود المنظمة والمخطط لها التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل مجتمع معين، من خلال استغلال الموارد المتاحة لتلبية احتياجات السكان المحليين وتعزيز مستواهم المعيشي.

تعريف الانعكاسات النفسية

لغة :الانعكاسات" جمع "انعكاس"، وهو مأخوذ من الجذر (عَكَسَ)، ويعني الارتداد أو الأثر الناتج عن شيء معين. أما "النفسية" فتنسب إلى النفس، وهي الجوانب الداخلية للإنسان التي تشمل المشاعر والأفكار والانفعالات اصطلاحًا :الانعكاسات النفسية هي التأثيرات الإيجابية أو السلبية التي تنعكس على حالة الفرد النفسية نتيجة لتجربة أو حدث معين، مثل التوتر، القلق، السعادة، أو الرضا، والتي يمكن أن تؤثر على تصرفاته وأدائه في الحياة.

الإطار النظري

بداية لابد لنا من الأشارة إلى العوامل التي قد يكون لها تأثير مباشر في الانعكانسات النفسية على الافراد ومدى تأثيرها عليهم من نواحي شتى ، فعندما نأتي إلى التأثيرات الاقتصادية للمشروعات التنموية نجدها توفر فرص عمل وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق التوازن الإقتصادي بين فئات المجتمع.

و تخلق المشروعات التنموية بيئة تعاونية تسهم في تحسين العلاقات بين الأفراد وتعتبر التأثيرات الاجتماعية من أهم العوامل التي تشجع الافراد على الانخراط في عملية التنمية والمشاركة في إتخاذ القرارات حيث تسهم في تقليل التفاوت الاجتماعي من خلال التوزيع العادل ، وعقب هذه التأثيرات تتجسد لنا التأثيرات النفسية التي تبرز الصحة النفسية حيث الشعور بالأستقرار المالي والاجتماعي ويعزز من الراحة النفسية للأفرا د.

وأن تحقيق النجاح في العمل أو المشاريع الخاصة يدعم الإحساس بزيادة الثقة بالنفس والكفاءة والإنجاز، فالمشاركة في المشروعات المحلية تعزز الارتباط بالمجتمع والشعور بالانتماء من خلال توفير بيئة داعمة وفرص عمل مستقرة.

وتساهم المشروعات التنموية أيضًا في تعزيز القدرات الفردية من خلال توفير التدريب والموارد اللازمة لتطوير المهارات. هذا التطوير الشخصي ينعكس إيجابيًا على مستوى الإنتاجية ويزيد من فرص العمل المتاحة، مما يعزز من الشعور بالجدارة والإنجاز لدى الأفراد.

علاوة على ذلك، فإن المشاركة الفعّالة في هذه المشروعات تعزز من روح التعاون والتضامن بين الأفراد، مما يؤدي إلى بناء شبكات دعم اجتماعي قوية. هذه الشبكات ليست فقط مصدرًا للمساعدة في الأوقات الصعبة، بل تساهم أيضًا في تبادل المعرفة والخبرات، مما يزيد من الوعي الاجتماعي ويحفز الأفراد على المشاركة بشكل أكبر في قضايا المجتمع.

كما أن المشاريع التنموية تعزز من الهوية الجماعية، حيث يشعر الأفراد بأنهم جزء من شيء أكبر، مما يعزز من الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع. وبذلك، تساهم هذه المشروعات في خلق بيئة إيجابية تدعم النمو الشخصي والاجتماعي، مما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

و بطبيعة الحال نجد التأثيرات الثقافية لها دور كبير في تعزيز الهوية الثقافية حيث تساهم المشروعات التنموية في الحفاظ على العادات والتقاليد المحلية و تقدم المشروعات فرصًا للتعلم والتطور الفكري و زيادة الوعي و تدعم التفاعل بين الثقافات المختلفة وتطوير الحلول المبتكرة للمشكلات المحلية و تشجيع الابتكار

ونعرض في هذا البحث مجموعة من النظريات ذات الصلة بالبحث والتي تربط بين التنمية المحلية وانعكاساتها النفسية على الأفراد ، فإن " تحسين الصحة أمر حيوي لمعافاة الانسان ، كما أنها عنصر أساسي من أجل تنمية إقتصادية واجتماعية مستدامة . والوصول إلى أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وفقا لما هو منصوص عليه في دستور المنظمة و يتطلب دفعا جديدا أو متواصلا تجاه التغطية الشاملة في عديد من البلدان" ، (العالمية ، منظمة الصحة ، 2) فقبل أن نستعرض النظريات علينا ان نركز على اهمية المشروعات التنموية في دعم وتغطية بعض التكاليف التي تدعم هذه المنظمات الدولية لما لها من دور بارز في تحقيق الصحة النفسية للأفراد والمجتمعات. ان هذه المشروعات لا تقتصر فقط على تقديم الدعم المالي، بل تمتد لتشمل توفير التعليم والتوعية الصحية، مما يسهم في تعزيز الوعي حول أهمية الصحة النفسية. كما أن المشروعات التنموية تعمل على تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، مما يقلل من الفجوات في الرعاية الصحية ويعزز من قدرة الأفراد على الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي اللازم.

علينا أن نركز على أهمية المشروعات التنموية في دعم وتغطية بعض التكاليف التي كانت تتحملها المنظمات الدولية سابقًا، لما لهذه المشروعات من دور بارز في تحقيق الصحة النفسية للأفراد والمجتمعات إذ تُعد المشروعات التنموية جزءًا حيويًا من استراتيجيات التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق رفاهية شاملة.

الدعم المالي والتنظيم

إن هذه المشروعات لا تقتصر فقط على تقديم الدعم المالي للمنظمات الدولية والمحلية، بل تسهم أيضًا في تعزيز قدرتها على تنفيذ البرامج المتعلقة بالصحة النفسية من خلال الشراكات الاستراتيجية و على سبيل المثال، تعمل هذه المشروعات على توفير التمويل لإنشاء مراكز الدعم النفسي والاجتماعي في المناطق الأكثر حاجة، خاصة في المجتمعات الريفية أو المتضررة من النزاعات.

التعليم والتوعية الصحية

تمتد أهمية المشروعات التنموية لتشمل تعزيز التعليم والتوعية الصحية، مما يسهم في زيادة الوعي بأهمية الصحة النفسية. فالبرامج التوعوية، مثل حملات الصحة النفسية المجتمعية، تساعد على تقليل الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالأمراض النفسية، وتشجع الأفراد على طلب المساعدة دون خجل و على سبيل المثال، تمثل مبادرات مثل "المدارس الصديقة للصحة النفسية" نموذجًا ناجحًا لتعليم الأطفال والشباب و كيفية التعامل مع التوتر والقلق منذ سن مبكرة.

تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية

من أبرز أدوار المشروعات التنموية هو العمل على تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية. من خلال إنشاء عيادات متنقلة أو دعم العيادات المحلية بالمعدات والكوادر الطبية المتخصصة، حيث تُقلل المشروعات التنموية من الفجوات في الرعاية الصحية فهذا الجهد يُمكّن الأفراد من الوصول إلى الدعم النفسي والاجتماعي اللازم، خاصة في المناطق النائية أو التي تعاني من نقص الموارد الصحية.

الدعم النفسي والاجتماعي

المشروعات التنموية تقدم أيضًا دعمًا نفسيًا مباشرًا للأفراد والمجتمعات المتأثرة بالأزمات، مثل اللاجئين وضحايا الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة. على سبيل المثال، توفر العديد من البرامج جلسات علاج جماعية، ودورات تأهيل نفسي، وبرامج لإعادة بناء الروابط الاجتماعية في المجتمعات التي تعرضت للانهيار الاجتماعي.

تقليل التكاليف على المنظمات الدولية

من خلال بناء قدرات المجتمعات المحلية والمؤسسات الوطنية، تقلل المشروعات التنموية من الاعتماد على الدعم الدولي طويل الأمد، مما يسمح لهذه المنظمات بتوجيه مواردها نحو أزمات جديدة أو أكثر إلحاحًا فهذا يخلق نظامًا صحيًا ونفسيًا أكثر استدامة على المستوى المحلي.

دعم الفئات الأكثر ضعفًا

تركز المشروعات التنموية بشكل خاص على دعم الفئات الضعيفة مثل النساء، الأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة. من خلال برامج متخصصة، ويتم توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لهذه الفئات، مما يساعدهم على مواجهة التحديات النفسية والاجتماعية، وتعزيز قدرتهم على المشاركة الفاعلة في المجتمع.

ومن هذا يتضح أن المشروعات التنموية تُعد محركًا رئيسيًا لتعزيز الصحة النفسية للأفراد والمجتمعات. فهي لا تساهم فقط في توفير الدعم المالي والبنية التحتية، بل تعمل على بناء مجتمعات واعية وقادرة على مواجهة التحديات النفسية والاجتماعية بشكل مستدام ومن خلال تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية وتوفير التعليم والتوعية، تُحدث هذه المشروعات فرقًا كبيرًا في حياة الأفراد، مما يمهد الطريق لتحقيق رفاهية مجتمعية شاملة ومستدامة.

علاوة على ذلك، فإن التعاون بين المنظمات التنموية والمنظمات الصحية يمكن أن يسهم في تنفيذ برامج مبتكرة تركز على الوقاية والتدخل المبكر، مما يعزز من فعالية الجهود الرامية إلى تحسين الصحة النفسية فهذا التكامل بين القطاعات المختلفة يسهم في بناء مجتمع أكثر صحة ورفاهية، حيث يتمتع الأفراد بفرص أفضل للتعافي والنمو النفسي.

1- نظرية التماسك الأجتماعي: حيث تشير هذه النظرية الى اهمية العلاقات الأجتماعية القوية في تحقيق الرفاه النفسي فالمشروعات التنموية التي تعزز التفاعل الاجتماعي والتواصل بين أفراد المجتمع تساهم في بناء وتماسك اجتماعي قوي مما ينعكس إيجابا على الصحة النفسية

2- نظرية الإدراك الاجتماعي : تفسر هذه النظرية كيف يؤثر تفسير الأفراد للأحداث على سلوكهم وعواطفهم التنموية التي تمنح الأفراد الشعور بالسيطرة والفعالية الذاتية وتعزز تقديرهم لذاتهم وتحسن حالتهم النفسية

3- نظرية التنمية البشرية: تركز هذه النظرية على أهمية تطور قدرات الافراد وإمكاناتهم فالمشاريع التنموية هي التي تستهدف تطوير المهارات والمعارف لدى الافراد وتساهم في تعزيز ثقتهم بأنفسهم وتحسين حالتهم النفسية

4- نظرية رأس المال الاجتماعي : تشير هذه النظرية إلى أن العلاقات الاجتماعية والشبكات الاجتماعية تمثل نوعا من رأس المال ويمكن أن يستثمر لتحقيق أهداف فردية وجماعية ، فمشاريع التنمية التي تعزز بناء رأس المال الاجتماعي تساهم في تحسين جودة الحياة.

التأثيرات النفسية الايجابية:

1 – تحسين الرضا النفسي ساهمت المشروعات في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار المالي

2- تعزيز الثقة بالنفس والانتماء ووفرت فرصًا لتحسين المهارات وزيادة الشعور بالفخر

3-عززت التنمية الطموحات وأشعرت الأفراد بالتقدم المجتمعي للمستقبل.

التأثيرات النفسية السلبية:

التغيرات المفاجئة.

1- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة أوجدت تحديات للبعض .

2- الشعور بالإقصاء:بعض الأفراد لم يستفيدوا من المشروعات، مما أدى إلى القلق .

3- الضغوط النفسية: أثرت متطلبات المشروعات مثل التكاليف العالية على بعض السكان سلبا.

التحديات:

1- غياب التخطيط المستدام أدى إلى تأثيرات قصيرة الأجل.

2- ضعف مشاركة المجتمعات المحلية في قرارات التنمية قلل من فعاليتها.

3- وقد تواجه مشروعات التنمية تحديات عادة ماتكون في "بعض الاحيان غير متوافقة مع ميول وأحتياجات بعض فئات المجتمع مثل الشباب وكبار السن أو أن يكون هناك صعوبة في الحصول على الخدمات و الاستفادة من المشروعات المقترحة مما يؤدي غالبا إلى عدم تجاوبهم وأرتيابهم من المشاركة وبالتالي في انجاحها كما إن عدم إشراك الأفراد المحليين في كل خطوات المشروع منذ مرحلة الدراسة والتنفيذ وإنتهاء بمرحلة المتابعة والتقييم إضافة إلى بعد المشروعات عن المناطق السكنية يجعلها خارج دائرة أهتمامهم ويزيد في عدم الإهتمام والعزوف عن المشاركة" (قياتي ،عاشور ،عدد11، 75).

التنمية المحلية:

"هي مجموعة العمليات والاجراءات التي يتم من خلالها إحداث تغيرات ضمن جميع المجالات المتاحة في المحليات من اجل خلق التوازن والتوزيع العادل للعوائد وذلك من خلال الاعتماد على الاساليب العلمية والمناهج المدروسة بهدف تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الامثل للموارد المتاحة" (باطويح ،محمد ،2018 ، 11) و "هي العملية التي يمكن بواسطتها التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للأرتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة وهي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على إستخدام و إستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة " (عبدالحميد، 2001، 13)

كما تساهم هذه العمليات في تعزيز المشاركة المجتمعية، وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات تؤثر على بيئتهم المحلية، مما يعزز من روح التعاون والتضامن بين المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تهدف التنمية المحلية إلى تحسين جودة الحياة من خلال توفير خدمات أساسية، وتعزيز التعليم والتدريب، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية المستدامة.

التنمية المفهوم والاصطلاح:

"ظهر مفهوم التنمية في العصر الحديث ، واهتمت به الدول الحديثة بشكل كبير نظرا الى الآثار الإيجابية التي تترتب عليها جميع مجالات الحياة ، وتأثيرها الحساس والمباشر في حياة أفراد المجتمع ،لذلك وُضعت الخطط الاستراتيجية المدروسة في سبيل تحقيق أنواع التنمية المختلفة" (نوري ، 2000 ، 1)

التنمية لغة : الزيادة ، والنماء ، والكثرة والوفرة والمضاعفة ، واصطلاحا ، "أختلفت مفاهيم التنمية اصطلاحا من شخص لآخر تبعا للمضمون الذي يركز عليه لكن يمكن اجمال التعاريف للتنمية بأنها عبارة عن التغيير الارادي الذي يحدث في المجتمع سواء اجتماعيا أم اقتصاديا ،أو سياسيا بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه الى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال أستغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة" (نوري ، 2000 ، 1).

الدور التنموي للمشروعات في بعض من الدول العربية:

"يتمثل الدور التنموي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، منها على سبيل المثال مساهمته في زيادة القيمة المضافة وتنويع الهيكل الاقتصادي ، ومصدرا لخلق فرص العمل وتقدر مساهمة هذا القطاع بحوالي 33% من الناتج المحاي الاجمالي وتساهم بحوالي 45% في التشغيل بالقطاع الرسمي في مجموعة اقتصاديات الدول الناشئة والنامية حيث يساهم هذا القطاع في خلق (4) فرص عمل من بين كل (5) فرص عمل جديدة في القطاع الرسمي ونتيجة لهذا الدور كرست الدول العربية جهودها في إجراء العديد من الاصلاحات الهادفة الى تطوير هذا القطاع الأمر الذي ساهم في ازدياد عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول العربية" (باطويخ ،2018، 11).

نشأة التنمية المحلية وخصائصها:

ظهرت التنمية المحلية كأستجابة للتحديات الأقتصادية والاجتماعية التي واجهتها المجتمعات المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث برزت الحاجة لتحسين الاوضاع اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية من لعب دور أساسي في تطوير مواردها الذاتية وتحقيق تنيمتها المستدامة ، وركزت التنمية المحلية في البداية على المشاريع الصغيرة والبنية التحتية الاساسية مثل التعليم والصحة والطرق لكنها تطورت لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع

"ولقد بدأ التعرف على التنمية المحلية منذ بداية القرن العشرين حيث يرى الكثير من خبراء التنمية أن مفهوم تنمية المجتمع من الممكن أن يعود بأصوله الأولى الى العقد الثاني من القرن العشرين ومابعده في إشارة منهم الى مجموعة من البرامج والجهود التي بذلتها مختلف الحكومات وهيئات التوعية سواء في الولايات المتحدة الامريكية أو على مستوى المستعمرات البريطانية مبكرا والتي استهدفت جميعها الارتقاء بمستوياتها الاقتصادية الراكدة في المجتمعات المحلية ورفع مستويات الحياة الاجتماعية" (فريد ، محمد ،2000 ، 20)

"غير أن الأستخدام الاول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي كما تذكر بعض الكتابات يعود إلى سنة 1944 ذلك عندما رأت اللجنة الأستشارية لتعليم الجماهير في أفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في سياسة

الحكومة وفي هذا السياق تطرق المؤتمر الصيفي الذي عقده مكتب المستعمرات البريطانية كامبريدج (Cambridge) في إنجلترا عام 1954 لمناقشة موضوع التنمية وأوصي المؤتمر بضرورة تنمية المجتمع المحلي "(التابعي ،1993، 20)

خصائص التنمية المحلية:

تتركز التنمية المحلية على أحتياجات وقدرات المجتمع المحلي مع مراعاة خصوصياته الثقافية والجغرافية وتعتمد الخصائص على إشراك السكان المحليين في جميع مراحل العملية التنموية من التخطيط الى التنفيذ وأيضا تشمل الجوانب الأقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة وطويلة الأمد ومن الخصائص المهمة التكامل الذي يُعنى بتنسيق الجهود بين مختلف القطاعات والمستويات لتحقيق أهداف تنموية شاملة ومستدامة ويتمثل التكامل في العمل المشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي لضمان تحقيق التنمية بشكل متناسق ومترابط ولتحقيق التنمية المحلية لابد من تكامل الموارد المحلية البشرية والطبيعية والمالية وتكامل الجهود كالحكومة وفئات المجتمع المدني والقطاع الخاص ، حيث يضمن تحقيق نتائج تنموية أكثر كفاءة وفعالية فالتكافل هو العمود الفقري للتنمية المحلية لأنه يربط بين مختلف العوامل والجهود لتحقيق رفاهية شاملة ومستمرة للمجتمع "ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة والأستمرارية فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات ، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر ، مما ينعكس على تغيير وأهداف التنمية ، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك ، ومن دواعي استمرارية التنمية رغبة الانسان الدائمة في بلوغ ماهو أفضل فكلما أرتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى " (رشوان ، 2009 ، 74)

المشاريع التي من شأنها أن تساهم في تعزيز الصحة النفسية للأفراد :

1-مشاريع تركز على بناء المجتمعات ، مثل برامج التطوع فتتيح هذه البرامج للأفراد التفاعل نع مجتمعهم والمساهمة في تطويره مما يعزز الشعور بالأنتماء والهدف في الحياة

2-مراكز الشباب ، توفر هذه المراكز مساحات آمنة للشباب للتعبير عن أنفسهم وتطوير مهاراتهم مما يساهم في تعزيز ثقتهم بأنفسهم

3-برامج التدريب المهني ، تساعد هذه البرامج الافراد على أكتساب مهارات جديدة وزيادة فرصهم في الحصول على عمل مما يعزز الاستقلالية والثقة بالنفس

4-برامج الدعم النفسي ، توفير خدمات الدعم النفسي للافراد الذين يعانون من مشاكل نفسية يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين صحتهم النفسية

5-إنشاء مساحات خضراء للترفيه والاسترخاء مما يساعد في تحسين المزاج وتقليل التوتر للأفراد

6-تجميل المناطق العامة ، يزيد هذا في تحسين المظهر العام للمناطق العامة ويزيد من الشعور بالفخر والانتماء للمجتمع ومن هنا نستطيع القول أن مثل هذه المشروعات التنموية تعد حافزا لنمو جيل يفخر بالانتماء والوطنية وتحققت لهم الفوائد النفسية المرجوة من تلك المشاريع سواء تم تنفيذها بمعية الجهاز الحكومي أم القطاع الخاص

"ومع مضي عملية التحول في ليبيا قُدما، سيساعد بناء تحالفات لتحسين آفاق التوظيف في تدعيم بناء الدولة على الأمد الطويل فمن ناحية تعد التحديات التي تواجهها ليبيا مماثلة لتلك التي تواجهها بقية بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها من البلدان متوسطة الدخل وذات الأوضاع الهشة ومن ناحية أخرى فإن ليبيا بحاجة الى سد الفراغ

المؤسسي القديم والعميق وفي الوقت نفسه تيسير التصالح فيما بين الفصائل المتنافسة في دولة وليدة ولابد في هذا الصدد من إدخال إصلاحات هيكلية ومؤسسية كبيرة " (ديناميكيات ، البنك ،2016، 58) فمن خلال هذا التحول الحاصل في ليبيا الآن وفي أغلب المدن يظهر جليا واضحا الشعور بالرضا والأرتياح النفسي لدى الافراد ، فهكذا نجد انعكاسات المشاريع التنموية رغم الصعوبات التي تواجهها إلا أنها تُعد من أهم طرق الأستثمار البشري وأستثمار العقول ، ومن خلال تطور ومساهمة الشركات التنموية المحلية "يمكن لبناء التحالفات أن يُعجّل بسرعة التغير . وقد بدأ التعاون بين القطاعين العام والخاص يبرز في ليبيا ويمكن لهذه الشراكات أن تُعجّل بسرعة التوظيف وإعادة الاندماج ، لاسيما بالنسبة للقطاعات غير المستغلّة والقطاعات الجديدة مثل التجارة والخدمات والسياحة والصناعات الغذائية وثمة حاجة ملموسة في المستقبل لوضع إستراتيجية توظيف على الأمد القصير إلى الطويل" (ديناميكيات،| 2016 ،58) ويعتبر التعاون بين القطاعين العام والخاص أحد أهم المحاور في تحقيق التنمية المستدامة ودعم الشركات الأهلية وإعادة الأندماج المجتمعي ، فإن ذلك ينعكس إيجابا على الأفراد والجماعات من خلال توفير فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات العامة ودعم المشروعات المجتمعية. ما يعزز هذا التعاون من قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يقدم الابتكارات والخبرات الفنية، بينما يساهم القطاع العام في توفير البنية التحتية والدعم التشريعي اللازم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشراكات بين القطاعين تعزز من الشفافية والمساءلة، مما يعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات ، ويمكن للقطاع الخاص أن يقدم الموارد والخبرات التقنية ، بينما يوفر القطاع العام البيئة التنظيمية والتشريعية المناسبة ، فهذا التعاون يعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات ويساهم في بناء مجتمع متماسك وأكثر إنتاجية ، وبما أن جل المشاريع تقوم أساسا لغرض خدمة العنصر البشري فمن الطبيعي أن يكون " أهم عنصر وأهم مورد في العملية الانتاجية ،وفي نجاح التنمية المحلية ،فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية أستخدام الموارد المتاحة أفضل أستخدام ، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات ، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ، ويضع الحلول اللازمة لها في الوقت المناسب ، ولهذا يوجب عاى التنمية المحلية تحقيق هدف تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب ، سواء الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية وحتى السياسية ، بأعتبار أن الانسان لديه إمكانيات وقدرات بنوعيها ، الذهنية والجسدية تفوق ماتم استغلاله فعلا في مواقف العمل المختلفة " (درار،2015 ، 36) ومن ذلك نستطيع القول ان الاستثمار في تنمية العنصر البشري لا يقتصر فقط على تحسين المهارات والكفاءات، بل يمتد ليشمل تعزيز الثقة بالنفس وبناء قدرات القيادة لدى الأفراد. فتعليم الأفراد على كيفية اتخاذ القرارات الفعالة والإبداعية يسهم في زيادة إنتاجيتهم ويعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات, تسهم هذه العمليات بشكل مباشر في تعزيز المشاركة المجتمعية عبر إشراك الأفراد في صنع القرارات المتعلقة ببيئتهم المحلية، مما يخلق شعوراً بالانتماء والمسؤولية المشتركة. إن تمكين المواطنين من المساهمة في تحسين محيطهم يعزز روح التعاون والتضامن، ويشجع على العمل الجماعي لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف المشتركة ، إضافة إلى ذلك، تهدف التنمية المحلية إلى رفع مستوى جودة الحياة من خلال تحسين الخدمات الأساسية مثل الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، مما يسهم في تلبية احتياجات السكان اليومية كما يتجلى دور التنمية في تعزيز التعليم والتدريب المهني لتأهيل الأفراد بالمهارات اللازمة لسوق العمل الحديث، ما يعزز فرص التوظيف ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، و هذا التوجه يدعم تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتم خلق فرص عمل جديدة، وتقليل معدلات البطالة، وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال القادمة

علاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك برامج تدريبية مستمرة تهدف إلى تطوير المهارات الفنية والإدارية، مما يسهل عملية الابتكار ويعزز من قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يجب أن تشمل التنمية المحلية استراتيجيات لتمكين المرأة والشباب، حيث أن إشراك هؤلاء الفئات في عمليات اتخاذ القرار وتطوير المشروعات يعزز من الاستدامة ويؤدي إلى نتائج إيجابية على مستوى المجتمع ككل. وان الاستثمار في تنمية العنصر البشري لا يُعد مجرد استثمار في الأفراد، بل هو استثمار استراتيجي في مستقبل المجتمعات بأكملها. من خلال بناء القدرات، وتعزيز المهارات القيادية، ودعم الابتكار، و يمكن للمجتمعات أن تحقق تنمية مستدامة قادرة على التكيف مع تحديات العصر ومواكبة متطلبات المستقبل. حيث تقوم التنمية المستدامة على ثلاث ركائز رئيسية

اولا : تعزيز الاقتصاد من خلال زيادة إنتاجية الأفراد،

ثانيا : تحقيق العدالة الاجتماعية عبر تمكين جميع الفئات من المشاركة،

ثالثا : حماية البيئة من خلال توعية الأجيال القادمة باستخدام الموارد بكفاءة.

وفي هذا السياق، يلعب الابتكار دورًا محوريًا في تعزيز الاستدامة. إذ أن تطوير برامج تدريبية قائمة على التكنولوجيا، مثل التعليم الرقمي والتدريب الافتراضي، يفتح آفاقًا جديدة للأفراد للارتقاء بمهاراتهم. كما أن دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة يساهم في بناء اقتصاد أكثر شمولية واستدامة.

إن الاستثمار في العنصر البشري يعني الاستثمار في الإبداع والقيادة والتغيير الإيجابي، وهو السبيل الوحيد لبناء مجتمعات أكثر تقدمًا ومرونة في مواجهة تحديات المستقبل, وتعتبر تنمية العنصر البشري كرافد أساسي للتنمية المستدامة حيث تسهم في تعزيز القدرات القيادية والثقة بالنفس

وأن الاستثمار في تنمية المهارات والكفاءات لا يقتصر على التدريب الفني والإداري فقط، بل يمتد إلى تعزيز الثقة بالنفس وبناء قدرات القيادة لدى الأفراد و تعليم الأفراد كيفية اتخاذ قرارات فعالة وإبداعية تسهم بشكل مباشر في زيادة إنتاجيتهم، فضلاً عن تعزيز قدرتهم على التعامل مع التحديات المتغيرة في بيئات العمل والمجتمع.

– مع مراعاة وجود برامج تدريبية مستمرة لتطوير المهارات

و يتطلب النجاح في بناء مجتمع متقدم وجود برامج تدريبية مستدامة تركز على:

1– المهارات الفنية : لرفع كفاءة الأفراد في وظائفهم الحالية.

2– المهارات الإدارية : لتطوير قدرات القيادة وإدارة الفرق والمشروعات.

3– الابتكار والتكيف : تسهيل عملية الابتكار وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

4– إشراك المرأة والشباب في التنمية المحلية

في سياق التنمية المحلية، يتطلب تحقيق الاستدامة وضع استراتيجيات تركز على تمكين المرأة والشباب من إشراكهم في اتخاذ القرار و ضمان توازن الرؤى وزيادة التنوع في الحلول و دعم المشروعات التنموية من خلال برامج تمويل وتدريب موجهة لهذه الفئات.

ان تحقيق العدالة الاجتماعية بتوفير فرص متكافئة تتيح للجميع المشاركة في تطوير المجتمع من خلال

- إشراك المرأة والشباب وتطوير البرامج التدريبية الذي يعزز النتائج الإيجابية على المجتمع
- الاستدامة : من خلال بناء مجتمعات قادرة على التكيف مع التحديات.
- النمو الاقتصادي : عبر زيادة إنتاجية الأفراد وتوسيع نطاق المشروعات.
- التماسك الاجتماعي : من خلال توفير بيئة تتيح مشاركة جميع الفئات بشكل عادل.

حقيقةً إن الاستثمار في تنمية العنصر البشري ليس فقط استثماراً في الأفراد، بل هو استثمار في مستقبل المجتمعات ككل فبناء القدرات، وتعزيز القيادة، ودعم الابتكار يشكل الركائز الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة قادرة على مواجهة تحديات العصر وتلبية متطلبات المستقبل.

- تساعد الأفراد على مواكبة التغيرات التكنولوجية والاجتماعية

فالقدرات القيادية تساعد الأفراد على تحمل المسؤولية واتخاذ قرارات فعالة في أوقات الأزمات

لتعزيز الثقة بالنفس اذ يمكّن الأفراد من مواجهة التحديات بثبات وإبداع.

كيفية تحقيق ذلك:

- هناك برامج مخصصة : مثل ورش عمل القيادة التي تُركز على تطوير المهارات الإدارية، مثل إدارة الوقت وصنع القرار

التوجيه والإرشاد : وجود مرشدين يقدمون الدعم للأفراد لتحفيزهم على تحقيق أهدافهم.

- تقديم فرص للتجربة : السماح للأفراد بتحمل أدوار قيادية في مشاريع صغيرة داخل مجتمعاتهم.
- تسد الفجوة بين التعليم النظري ومتطلبات سوق العمل.
- **التحليل:**

تعتمد هذه البرامج على تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات من خلال تصميم ورش عمل تُركز على جوانب محددة، مثل إدارة الوقت، وحل المشكلات، وصنع القرار.

هذه البرامج ليست مجرد جلسات تعليمية؛ بل هي أدوات لتغيير أنماط التفكير وتطوير السلوكيات القيادية. عندما يكتسب الأفراد هذه المهارات، يصبحون أكثر كفاءة في التخطيط والتنفيذ، وأكثر قدرة على التعامل مع التحديات اليومية

أثرها :

ترفع الكفاءة الإنتاجية للأفراد، وتعزز قدرتهم على تحقيق الأهداف بفعالية كما تُعد هذه المهارات من العناصر الأساسية التي يبحث عنها أصحاب العمل

التوجيه والإرشاد:

التوجيه والإرشاد يعتمد على وجود أشخاص ذوي خبرة يقدمون المشورة والدعم للأفراد، سواء كانوا طلاباً، أو موظفين، أو رواد أعمال.

فالمرشد يعمل كمصدر للإلهام والتوجيه، و يساعد الأفراد على رؤية إمكاناتهم وتحديد الخطوات المناسبة لتحقيق أهدافهم.

هذا النهج يُشجع على التعلم المستمر، ويقلل من الأخطاء الناتجة عن قلة الخبرة، ويوفر بيئة آمنة للنمو الشخصي والمهني.

أثرها:

تعزيز الثقة بالنفس لدى الأفراد، وتوفير خطط عمل واقعية تتناسب مع تطلعاتهم، مما يسهم في تحسين أدائهم العام

فرص للتجربة:

التجربة العملية هي الركيزة الأساسية لاكتساب المهارات القيادية و عندما يُمنح الأفراد الفرصة لتحمل أدوار قيادية في مشاريع صغيرة داخل مجتمعاتهم، فإنهم يواجهون تحديات واقعية تساهم في صقل مهاراتهم.

فهذه المشاريع تمثل محاكاة مصغرة للحياة العملية، حيث يتعلم الأفراد كيفية اتخاذ القرارات، وتحمل المسؤولية، والعمل تحت الضغط، والتواصل مع الآخرين.

أثرها:

توفير هذه الفرص يعزز من شعور الأفراد بالمسؤولية، ويدربهم على قيادة الفرق، مما يجعلهم أكثر استعداداً لتولي مناصب قيادية أكبر في المستقبل

سد فجوة بين التعليم النظري ومتطلبات سوق العمل:

التحليل:

هذه النقطة تُشير إلى تحدٍ عالمي يتمثل في أن الأنظمة التعليمية التقليدية تُركز بشكل كبير على الجانب النظري، بينما سوق العمل يتطلب مهارات عملية.

عندما تُصمم البرامج لتقديم تدريب عملي يواكب متطلبات السوق، فإنها توفر للأفراد المهارات اللازمة ليكونوا جاهزين للعمل فور التخرج.

أثرها:

تخفيض معدلات البطالة بين الخريجين، وزيادة الكفاءة الوظيفية، ودعم الابتكار من خلال توفير قوى عاملة مؤهلة تستطيع المساهمة في نجاح التنمية المحلية عبر المشاريع التنموية

مواكبة التغيرات التكنولوجية والاجتماعية:

التحليل :

يشهد العالم تغيرات سريعة، خاصة في مجال التكنولوجيا والتحول الرقمي فمن خلال تدريب الأفراد على استخدام التقنيات الحديثة وفهم التغيرات الاجتماعية، يصبحون أكثر قدرة على التكيف مع بيئة العمل المتغيرة باستمرار.

أثرها:

دعم الأفراد للتعامل مع التقنيات الحديثة يعزز إنتاجيتهم ومرونتهم، كما يساعدهم على التعامل مع القضايا الاجتماعية مثل التنوع، والشمولية، والمسؤولية البيئية، مما يخلق قوى عاملة شاملة ومواكبة للعصر.

أثر شامل لهذه المبادرات:

1-تعزيز القدرات الشخصية:

تسهم هذه المبادرات في بناء شخصيات قوية قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف بكفاءة.

2-تطوير المؤسسات والمجتمعات:

الأفراد المدربون والموجهون بشكل جيد يسهمون في تحسين أداء المؤسسات وتعزيز التنمية المجتمعية.

3-تحقيق التنمية المستدامة:

عندما يُتاح للأفراد الفرصة للنمو والتعلم، فإن ذلك ينعكس إيجاباً على المجتمع ككل، مما يؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة ومستدامة.

4-تعزيز المرونة والتنافسية:

المجتمعات التي تستثمر في هذه المبادرات تكون أكثر استعداداً للتعامل مع التغيرات العالمية وأكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

إشراك المرأة والشباب في التنمية المحلية

أهميتها:

المرأة والشباب يمثلون شريحة كبيرة من المجتمع، وإشراكهم يضمن استدامة التنمية.

تمكين المرأة والشباب يؤدي إلى تنويع مصادر الابتكار والتغيير.

كيفية تحقيق ذلك:

توفير التمويل والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تقديم قروض ميسرة وتدريب إداري خاص بالمشروعات.

تشجيع ريادة الأعمال.

التمكين السياسي والاجتماعي:

إشراك المرأة والشباب في اللجان المحلية ومجالس اتخاذ القرار فتكون النتائج الإيجابية على المجتمع هي الاستدامة:

وان تدريب الأفراد على مواجهة الأزمات يضمن قدرة المجتمع على التكيف مع التحديات البيئية والاقتصادية فالمجتمعات التي تستثمر في بناء رأس المال البشري تكون أكثر مرونة واستقراراً.

النمو الاقتصادي:

رفع مستوى المهارات يزيد الإنتاجية، مما يعزز النمو الاقتصادي.

ريادة الأعمال التي يدعمها الشباب تخلق فرص عمل جديدة.

التماسك الاجتماعي:

تقليل التفاوت بين الفئات المختلفة يحد من النزاعات الاجتماعية.

مشاركة الجميع في التنمية يعزز الشعور بالمسؤولية المجتمعية.

أهمية التكنولوجيا في دعم هذه الأهداف

استخدام المنصات الرقمية لتقديم الدورات التدريبية.

توفير حلول مبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي لتحليل احتياجات المجتمع وتقديم حلول تنموية.

تشجيع التعليم عن بُعد لتوسيع نطاق البرامج التدريبية، خاصة في المناطق النائية.

الاستثمار في العنصر البشري هو استثمار في المستقبل:

العنصر البشري هو المحرك الأساسي للتغيير والتطوير في المجتمعات وبناء القدرات وتعزيز القيادة فالمهارات القيادية والقدرة على اتخاذ القرار هما مفتاح النجاح الفردي والجماعي وان دعم الابتكار كركيزة أساسية يعتبر هو العامل الأساسي لمواكبة تحديات العصر وتلبية متطلبات المستقبل.

ونجد ان التنمية المستدامة تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في تحقيق التوازن بين التعليم النظري والتطبيق العملي و يساهم في إعداد أجيال قادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

إن الاستثمار في تنمية العنصر البشري لا يُعد مجرد استثمار في الأفراد، بل هو استثمار استراتيجي في مستقبل المجتمعات بأكملها ، من خلال بناء القدرات، وتعزيز المهارات القيادية، ودعم الابتكار، يمكن للمجتمعات أن تحقق تنمية مستدامة قادرة على التكيف مع تحديات العصر ومواكبة متطلبات المستقبل.

و تقوم التنمية المستدامة على ثلاث ركائز رئيسية: تعزيز الاقتصاد من خلال زيادة إنتاجية الأفراد، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر تمكين جميع الفئات من المشاركة، وحماية البيئة من خلال توعية الأجيال القادمة باستخدام الموارد بكفاءة.

وفي هذا السياق، يلعب الابتكار دورًا محوريًا في تعزيز الاستدامة إذ أن تطوير برامج تدريبية قائمة على التكنولوجيا، مثل التعليم الرقمي والتدريب الافتراضي، يفتح آفاقًا جديدة للأفراد للارتقاء بمهاراتهم. كما أن دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة يساهم في بناء اقتصاد أكثر شمولية واستدامة.

و إن الاستثمار في العنصر البشري يعني الاستثمار في الإبداع والقيادة والتغيير الإيجابي، وهو السبيل الوحيد لبناء مجتمعات أكثر تقدمًا ومرونة في مواجهة تحديات المستقبل.

التوصيات

1. تعزيز إشراك المجتمع المحلي في مراحل التخطيط والتنفيذ.
2. تقديم برامج دعم نفسي لمساعدة الأفراد على التكيف مع التغيرات.
3. ضمان استدامة المشروعات من خلال سياسات طويلة الأجل تخدم مختلف فئات المجتمع.

النتائج:

مشروعات التنمية المحلية لها انعكاسات نفسية واجتماعية متعددة على الأفراد، و من الجوانب الإيجابية يمكن أن تعزز مثل هذه المشروعات التماسك الاجتماعي و الشعور بالانتماء، وتقدير الذات، خاصة عندما تركز على إشراك المجتمعات المحلية وتمكينها على سبيل المثال، مشروعات مثل تلك التي يديرها البنك الدولي تسلط الضوء على كيفية إحداث تغييرات إيجابية في حياة الأفراد من خلال إشراكهم في التنمية بشكل مباشر، مما يعزز الشعور بالمساهمة والقيمة الشخصية .

ومع ذلك، هناك تحديات أيضاً، حيث قد يؤدي الضغط الناتج عن الانتقال الاجتماعي السريع أو قلة الموارد إلى تأثيرات سلبية مثل القلق والتوتر، خاصة في البيئات التي لا توفر دعمًا نفسيًا كافيًا. على سبيل المثال، توضح تقارير أن مشروعات التنمية يمكن أن تكون محفوفة بالصعوبات عند محاولة تقييم آثارها النفسية والاجتماعية بسبب تنوع النتائج بين الأفراد والمجتمعات بالتالي، تحسين الأثر النفسي لهذه المشروعات يتطلب وضع سياسات شاملة تهدف إلى دعم الصحة النفسية وتوفير بيئات تفاعلية ومساندة خلال مراحل التنمية .

الخاتمة:

في ختام هذا البحث يتضح أن التنمية المحلية تُعد أداة حيوية لتحسين نوعية الحياة ، ليس فقط على المستوى المادي والاجتماعي بل على المستوى النفسي أيضا ، إذ تسهم هذه المشروعات في تقليل الفقر والبطالة وتعزيز الشعور بالإنتماء ، وتحقيق الاستقرار النفسي من خلال إشراك الافراد في بناء مستقبلهم ، ومع ذلك فإن تحقيق هذه النتائج الايجابية يتطلب تخطيطا دقيقا وتنفيذا فعالا يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية ومن الضروري توفير برامج دعم نفسي واجتماعي مرافقة لهذه المشروعات لضمان استدامة الاثر الايجابي مما يجعل التنمية المحلية جسرا نحو مجتمعات أكثر تماسكا واستقرارا نفسيا واجتماعيا ، ويؤكد تعزيز الجهود المشتركة بين الحكومات والمؤسسات والمجتمعات لتحقيق أهداف التنمية الشاملة .

فمن خلال تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص العمل، تسهم هذه المشروعات في رفع مستوى المعيشة وتقليل الفقر، مما ينعكس إيجابًا على الصحة النفسية للأفراد علاوة على ذلك، فإن مشروعات التنمية المحلية تعزز الانتماء المجتمعي و الثقة بالنفس، والإحساس بالكفاءة، وهو ما يدعم الاستقرار العاطفي ويقلل من الضغوط النفسية.

ومع ذلك، تظل هذه المشروعات بحاجة إلى تخطيط شامل يراعي مختلف الفئات الاجتماعية لضمان تحقيق العدالة في توزيع الفوائد وتقليل أي آثار جانبية محتملة، مثل التهميش أو عدم التكيف مع التغيرات بذلك، يمكن القول إن التنمية المحلية ليست مجرد أداة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بل هي وسيلة فعالة لدعم الصحة النفسية وتعزيز رفاهية الأفراد والمجتمعات بشكل مستدام كما أن تحسين الوضع الاقتصادي يُمكّن الأفراد من تحقيق أهدافهم الشخصية، مما يعزز شعورهم بالرضا والإنجاز.

إضافة إلى ذلك، تُعزز مشروعات التنمية المحلية الانتماء المجتمعي من خلال تشجيع التعاون بين مختلف الأفراد والمؤسسات. هذا الشعور بالانتماء يُولد إحساسًا بالمسؤولية المشتركة، ويعزز الثقة بالنفس والإحساس بالكفاءة، حيث يشعر الأفراد بأنهم يساهمون في بناء مستقبل مجتمعهم. هذه العوامل تلعب دورًا مهمًا في دعم الاستقرار العاطفي والتخفيف من الضغوط النفسية الناتجة عن العزلة أو الشعور بعدم الجدوى.

ومع ذلك، لضمان نجاح هذه المشروعات وتحقيق أهدافها بشكل شامل، فإنها بحاجة إلى تخطيط استراتيجي يُراعي تنوع الفئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع وإن تحقيق العدالة في توزيع الفوائد يتطلب سياسات واضحة لتجنب التهميش أو تعميق الفجوات الاجتماعية، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفًا، مثل النساء، والشباب، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة.

كما ينبغي الانتباه إلى التغيرات التي تطرأ نتيجة لهذه المشروعات، سواء على المستوى الاقتصادي أو البيئي أو الاجتماعي. وتوفير آليات لدمج الأفراد المتضررين من التغيرات، وتقديم الدعم لهم للتكيف مع الوضع الجديد، يُعزز من استدامة النتائج الإيجابية لهذه المشروعات.

بهذا، يمكن القول إن مشروعات التنمية المحلية ليست مجرد أداة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بل هي منظومة شاملة تهدف إلى تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والثقافية، مما يدعم رفاهية الأفراد والمجتمعات بشكل مستدام، ويخلق بيئة متوازنة تُعزز من جودة الحياة على المدى الطويل.

المصادر والمراجع:

1-أ. د . سعيد ، غني نوري ، التنمية بين الفكر والاصطلاح ، 2000

2-باطويج ،محمد (2018)المعهد العربي للتخطيط –مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة –التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة –العدد 141

3- بدوي ، هناء حافظ، (2000): التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .مصر.

4- التابعي ، كمال، تغريب العالم الثالث : دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ،دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1993-

5-التقرير الخاص بالصحة في العالم ، تمويل النظم الصحية ، السبيل إلى التغطية الشاملة منظمة الصحة العالمية (ب ، ت)

6-د.باطويخ–المعهد العربي للتخطيط مرجع 2018.

7- درار، محمد ، – آفاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة – دراسة حالة –مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة والتنمية – جامعة سعيدة 2015

8-دراسة للبنك الدولي ، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا – إعادة الاندماج من اجل التعافي – مجموعة البنك الدولي 2016

9-ديناميكية. دراسة للبنك الدولي ، سوق العمل في ليبيا – إعادة الاندماج من اجل التعافي – مجموعة البنك الدولي 2016

10- رشوان ، حسين عبدالحميد احمد ، التنمية (اجتماعيا ، ثقافيا ، سياسيا ، إداريا ، بشريا) مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 2009 ،

11- عبدالحميد عبدالمطلب ، التمويل التنموي للتنمية المحلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية (الإبراهيمية) 2001

12- قوت القلوب . محمد فريد ، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ،المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ،مصر ، 2000 ،

13- قياتي ، عاشور ، معيد بقسم علم الاجتماع ، جامعة بني سويف ، مصر مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 11 ، بعنوان دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية (المجلة تعنى بتقديم ابحاث محكمة وتستعرض موضوعات تتعلق بتحديات سياسية واجتماعية معاصرة وتساهم في مناقشة استراتيجيات التنمية والحلول للمشكلات الراهنة ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع لموقع – مركز جيل البحث العلمي).